

ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما ياتي من صحة الصلاة خلف المبتدع مع ان قد وجد فيه قول بكفوه ممن يبتدع بقوله وان كان خلاف الراجح ولا يقع قول من يبتدع بقوله يكفر الناس به بخارجة الا تارك الصلاة عند الامام احمد ومن واقفه وعليه المعتقد الاقنذ ايه مكرهه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشراب خمر ونحوه واما متعلق بها كقتل الكبر بملوه فانه يمنع الاقنذ ايه ولا يصح في قول من قال ان فاسق الجارحة المحدث حاله من فاسق الاعتناء بحيث انظر استدلاله ورد في نزهة الكبيرين او سواسي اي ونبتل صلاة من اقتدى بمخالفات ما هو المقتدر شرط عدي وهو عدم تسمية الامام لغيره في تلك الصلاة اذ الامة ان يتبع مصلا اخر في جز من صلاته غير تابع غيره فتسمية الامام غيره مبطله للصلاة ما هو به وذلك بان يكون مسبوقا تام يقضي او يقتضيه بمصل من يقتداه و هو تاموم اي او محذوثا ان تعلم بومته في نية ان الامام اذا علمي بمن خلفه عالما بحدته او تذكرة وتماذي جاهل او مستحيا فان صلاة من خلفه باطلة كما اذا نهد الحدث فيها ولو لم يدل عملا ولم يتمد بل نسبه لكن علم بومته حدث امامه حال اتيامه وتماذي فان تذكر الامام حدثه فاستخلف واستمر ناسيا للحدث ولم يعلم الامام الا بعد فراغه من صلاة القوم دونه علمي المخصوص وسوا فخر الامام ام لا كانت جهة ام لا وظاهر كلام المحدث انه متى عمل عملا بعد ذكر الحدث يفسد عليه وعليه ولو كان الجهل السلام وهو مذهب الهدوءة فتقوله او علم بومته علم يحدث الامام في الصلاة والامام غير عالم

بديل ما قبله واما علمه بعد الفراغ منها فلا يضرونه وظهر ان علم الاموم يبطل صلاته ولو علم قبل الدخول فيها ونسي عند الدخول فيها المقتوي به وهو كذا كما ذكره الشيخ كرم الدين فليس هذا كما كنا نسته اذا علم بها قبل الدخول في الصلاة ونسيها حين الدخول فيها اي وبها جز عن ركن اي يبطل باقته التاخر في ندمه او ينقل بها جز عن ركن ابتداء او امان فائحة او ركوع او جلوس فالجالس في فرض او نزل اختيارا او ليجز لا يات به بغيره يتدر علي القيام لا قايما ولا جاسا ولا مستنقلا قايما ويات به المستقل جالس فان عرف الامام ما ينتمه لقيام فيستغنى من تبلي بالقرنم ويرجع نحو الي الصمت فيصلي بصلاة الامام او علم شي كان الاولي تاخير قوله وبها جز عن ركن عن هذا الاجل الاستثناء الذي بعد هذا والمعنى وبطلت باقته اجاهل يعلم ما يقع به الصلاة وياتي المازري من سوان الامة عدم العلم بما لانتم الصلاة الابه من فزاة وقته ولا يبر بالفتنه هنا حرفة احكام السور فان صلاة من جهل احكام السور صهيحة فاسلمت له ما يفسدها وانما يتوقف صحة الصلاة على معرفة الفصل والوقت ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والنفذ بل في الاكفا عدي بئله في يعني ان محل بطلان الاقنذ بالما جزا لم يسا والماوم في الجز فان ساواه في الجز صح الاقنذ به كالفاعد بئله ويشل المومي بئله وهو القياس عندني رشده والمفسور من كلام المازري خلاف ما في سماع سوي وشهد عز ان سناد الاستثناء الصحة فتقوله بما يزعمه زائد علي ما بينه الاستثناء وبعبارة اخرى اي الاكل تخلف عاجز عن ركن ومماثله

بديل